أوراق البدائل

بناء الأحزاب وإشكالية الالتزام الحزبي

نوران أحمد

منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org

Mail: info@afaegypt.org

Telefax: +202-37629937

Twitter: AFAlternatives

Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

توافقا مع المرحلة التي يمر بها النظام السياسي المصري، والثقافة السياسية المصرية في أعقاب الثورة، والسعي نحو بناء حياة سياسية صحية، فإن الأحزاب هي أحد أهم الفاعلين في أي نظام سياسي بما فيها نظام وليد كالنظام السياسي المصري بعد الثورة، حيث كانت الحياة الحزبية في مصر في ظل النظام السابق حياة عقيمة ، ربما التوصيف الأدق لها أنها حياة متمحورة حول حزب واحد حاكم كان هو"الحزب الوطني" والذي كان يحتكر الحياة السياسية في مصر وكذلك مؤسسات الدولة الذي كان يغذيها بعناصره، وبالتالي كان يقطع الطريق علي جميع الأحزاب السياسية الأخرى لمشاركته بشكل جاد وحقيقي في السلطة وإدارة الدولة، حيث كانت الانتخابات دائما في صالح هذا الحزب الحاكم الذي يحتكر جميع مقدرات الدولة التي يستخدمها كمكافأة يمنحها لمن يدعمه مرسخا من الزبائنية السياسية في السياق المصري.

إلى جانب ذلك، حتى الأحزاب والتي حاولت التواجد في ذلك الوقت كان الطريق أمامها مغلقا، حيث أن الأحزاب لكي تنشأ كان لابد أن تحصل على تصريح من جانب أجهزة حكومية خاضعة للحزب الوطني الحاكم حينها وقياداته ، وهو الأمر الذي حرم كثيرا من الأحزاب من الظهور وممارسة السياسة.

هذا غير أن الأحزاب المتواجدة بالفعل في تلك الفترة كانت تفتقد للاستقلالية منها الاستقلالية في شقها المالي ، فباستثناء الحزب الحاكم كان أغلب الأحزاب يتسم بضعف الموارد والإمكانيات، وفي الوقت ذاته كانت تحصل على تمويلها من جانب الحكومة والجهاز التنفيذي للدولة المسيطر عليه من جانب الحزب الحاكم وقياداته الأمر الذي حولها في النهاية إلى أحزاب معارضة مستأنسة.

وبجانب هذه المشاكل السابق ذكرها هناك مشاكل بنيوية تتعلق بالبناء الحزبي الداخلي متمثلا في أنها أحزاب هشة داخليا ، فهي أقرب إلى الفخبوية تماما ولا وجود حقيقي لها في الشارع، بل تعاني من فجوة زمنية وجيلية متمثلة في سيطرة العناصر المسنة على الحزب وصنع القرار فيه ويندر وجود عناصر شابة فيها سواء في المستويات القيادية أو حتى في أي مستوي تنظيمي آخر، في حين أن التركيبة الديموجرافية للمجتمع المصري يغلب عليها الشباب.

أضف إلى ذلك المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها الأحزاب في تلك الفترة كمشكلة غياب الالتزام الحزبي حيث أن كثيرا من السياسيين المنتمين لحزب ما بمجرد نجاحهم في الانتخابات البرلمانية كانوا يبادرون بإعلان انضمامهم للحزب الوطني الحاكم حينها، حتى داخل الحزب الحاكم كان هناك انقسامات وأجنحة داخله كالحرس القديم والجديد، والدليل علي ذلك ما حدث خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2010 والتي كان الحزب فيها ينافس نفسه على المقاعد الانتخابية في معظم الدوائر حيث كان مرشحو الحزب يتبارون أمام بعضهم البعض في الانتخابات في نفس الدائرة وهي الحالة التي أشار إليها البعض حينها بأن الحزب داخله انقسامات قوية ولم يكن هناك سبيل لحلها من وجهة نظر قيادة الحزب إلا بالدفع بأكثر من مرشح في الدائرة الانتخابية نفسها.

وحيث أن هذه الفترة هي مرحلة إعادة بناء لكثير من المفاهيم والمؤسسات السياسية، تجيء هذه الورقة لتتناول مسألة الالتزام الحزبي، حيث أن مثل هذه الثقافة والبنية المؤسسية لم تترسخ بعد في الثقافة السياسية المصرية، كما أنها ما زالت في طور التجربة.

الالتزام الحزبي:

يُعرف الالتزام الحزبي بأنه تعهد العضو المنتمى للحزب بالالتزام ببرنامج الحزب وقرارات سياسته العامة وإظهار الولاء للحزب، وكذلك وسائل تنفيذ هذه القرارات. وهو الأمر الذي يشبه هذا الالتزام الحزبي بسياسة العصا والجزرة، والتي يخضع توزيعها وإدارتها وفقا لمدى موافقة تصويتات العضو والتزامه بالولاء للحزب ([1]). ويلاحظ أنه يمكن التمييز بين صورتين من الالتزام الحزبي إحداهما مما يمكن أن يُوصف بأنها أكثر ثباتا ومتعلقة بالجانب الفكري والأيدلوجي أو الرؤية الكلية للحزب حيث يتعلق بالتزام العضو وقبوله

[1] John M.carey,"Competing principals,political institutions,and party unity in legislative voting",American journal of political science association",Vol.51,No.1,January 2007,p:93.

لبرنامج الحزب والقواعد المنظمة للعمل داخله بناء على اللائحة الداخلية للحزب، والصورة الثانية للالتزام هو ذلك الجانب الأكثر حركية وارتباطا بالمواقف السياسية والمتمثل في التزام العضو بقرارات الحزب وخاصة فيما يتعلق بالقرارات الحزبية لترشيح أعضاء من الحزب للانتخابات بمستوياتها المحلية والتشريعية.

إلا أن التعريف السابق للالتزام الحزبي لا يفترض أن الممارسات لمثل هذا المفهوم على الأرض تتسم بالجمود والتطبيق الحرفي، حيث أن هذا المفهوم تطبيقه يختلف من سياق لآخر وفقا لعدة عوامل ستتعرض لها الورقة كالتالي:

أولا: البنية الداخلية للحزب

انطلاقا من حقيقة أن كل تيار سياسي تتواجد به تنويعات فكرية وأيدلوجية مختلفة، فالأمر ذاته وارد في حالة الأحزاب، وهو ما يطرح نقاشات حول الكيفية التي يمكن للحزب أن يستوعب بها التنويعات الفكرية تحت مظلته، وإدارتها، وهو بدوره ما يدفع لمناقشة مسألة الديمقراطية الداخلية للحزب، كيفية صنع القرار داخل الحزب، مسألة المركزية داخل الحزب، هناك عدد من النقاط التي يمكن ذكرها في إطار البنية التنظيمية للحزب، وتؤثر بدرجة أو بأخرى في مسألة الالتزام الحزبي مثل:

1-هامش الحرية المسموح به داخل الحزب، وإن كان هذا الهامش يسمح بإبراز التنوعات الفكرية داخله، أم أن الحزب يتبني خطا واحدا لا يسمح بالحياد عنه، وهو ما ينقلنا لمسألة أخرى شديدة الارتباط بهذه النقطة وهى المتعلقة بآلية صنع القرار داخل الحزب فيما يتعلق بقرارات الحزب الرسمية واختياراته الانتخابية وإن كانت هذه القرارات تخضع لمشاورات داخل الحزب تسمح بإبراز كل الآراء، وعرض المقترحات والانتقادات لقرارات وسياسات الحزب، وهو ما يمكن الإشارة إلى إحدى الآليات التي يمكن اللجوء إليها في مثل هذه الحالة وهى الآلية التصويتية والتي يسبقها طرح نقاش عام داخل الحزب حول النقاط والقرارات محل التصويت، وما أن يُطرح القرار للتصويت وحيازته للأغلبية فإنه يصبح ملزم للجميع بما فيه الأقلية التي لم ترتضيه ([٢]).

2- قضية العلاقة بين الوحدات التنظيمية داخل الحزب والمستويات المختلفة في التراتبية التنظيمية للحزب، وهل يسمح لقواعد الحزب بأن تشارك في عملية صنع القرار أم أن عملية صنع القرار داخل الحزب تكون حكرا على القيادات العليا والمكتب السياسي فيه، وهو الأمر الذي يؤثر على إمكانية التزام الأعضاء وخاصة في القواعد بقرارات وسياسات الحزب.

3-عامل آخر مؤثر وهو مدي تجانس البناء الداخلي للحزب: ويقصد بذلك مدى وجود تجانس أو تناقضات بين أعضاء الحزب وتياراته وأجنحته، وهو بدروه ما يمكن أن يؤثر على مسألة الالتزام الحزبي لدى الأعضاء، وهذا التجانس يمكن أن يتخذ عدة صور يمكن إبرازها كالتالي:

مسألة التجانس الجيلي داخل الحزب:

المقصود بذلك إن كان الحزب به فجوة جيلية كبيرة بين أعضائه، ويزداد تأثير هذه الفجوة إذا كانت تتخذ شكلا مؤسسيا ومنهجيا في الحزب كأن الهيئة العليا في الحزب مسيطر عليها من جانب جيل عمري دون غيره بالمعنى اللفظي لكلمة جيل أو بالمعنى الأوسع لكلمة جيل وما يحمله من دلالة في عالم الأفكار والأيدلوجيات (جيل قديم أو جيل أكثر تجديدا) ([٣]) ومغلقة أمام أيا من العناصر الأخرى المختلفة عن المجموعة المهيمنة، وهو الأمر الذي يؤدي لانخفاض مسألة الالتزام الحزبي داخل الحزب.

---

[2] يوسف أبيض، "حرية المثقف والالتزام الحزبي"، جريدة النور السورية، متاح علي الرابط الإلكتروني التالي: www.an-nour.com.

[٣] Carolyn p.Egri,David A.Ralaston, "Generation cohorts and personal values:A comparison of china and the u.s",P:3.

كما أن مسألة البنية الداخلية للحزب لها **شق قانوني** متمثل في لوائح الحزب الداخلية وما تمنحه من صلاحيات للهيئة العليا للحزب ورئيسه وكذلك الحقوق الممنوحة لأعضاء الحزب من حيث الحق في تقديم اقتراحات وانتقادات لقرارات الحزب، وكذلك مسألة تنظيم الانتخابات الداخلية في الحزب وآلية صنع القرار في حال الانتخاب (السابق ذكرها).

يُضاف للسابق أن قواعد الحزب لها دور في تشدد الحزب مع أعضائه من عدمه، حيث أن الأحزاب التي تتمتع بقواعد جماهيرية عريضة أو مستندة إلى حركات اجتماعية بعينها، تكون أكثر تشددا مع العضو المخالف لأن الجماهير التي تصوت لمثل هذه الأحزاب لا تصوت للمرشحين لاعتبارات شخصية متعلقة بالمرشح بالأساس وإنما لبرنامج الحزب وما عُرف عنه من تبنيه موقف أيدلوجي ما.([٤])

كذلك الطبيعة الفكرية والأيدلوجية للحزب، حيث أن الحزب المنتمي لما يمكن تسميته بالأحزاب العقائدية يكون أكثر تشددا في ضبط ومراقبة الالتزام الحزبي فيها، وهو الوضع الذي يختلف في حالة الأحزاب السياسية التي يمكن تسميتها بأحزاب البرنامج والتي تكون أكثر مرونة، وعادة يكون الالتزام الحزبي بها أقل. ([٥])

ثانيا: السياق السياسي الذي تتواجد بها الأحزاب

في ظل تحديد مدى تأثير السياق السياسي على قضية الالتزام الحزبي يُجدر الذكر أن هناك عدة معايير فرعية التي يمكن استجلاء السياق السياسي في ضوءها وتأثيره ويمكن سردها كالتالي:

1- ماهية النظام السياسي (برلماني أم رئاسي):

حيث أن عدد من الدراسات رأت أن مسألة الالتزام الحزبي تتزايد أهميتها داخل الحزب في ظل النظام البرلماني نظرا لارتباط تشكيل الحكومة بالبرلمان حيث تشكل الحكومة من الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية، وهو ما يتطلب من الحزب وقياداته التأكد من دعم الأعضاء البرلمانيين من غير الوزراء بدعم سياسات الحزب من خلال تمرير القوانين وترشيحات الحزب في الانتخابات التشريعية والمحلية، كما أن النظم البرلمانية تتواجد بها نظام تصويت لطرح الثقة بحكومة ما وهو ما يتطلب تماسك الحزب واصطفافه لكي يتمكن من اجتياز تصويت الثقة([٦])، إلى جانب ضرورة هذا الاصطفاف لتمرير القوانين والتشريعات، كما أن وجود الحزب في حالة النظام البرلماني في الحكومة يدفع الحزب وقياداته لتصبح أكثر تشددا في مراقبة قضية الالتزام الحزبي، على عكس الوضع في حال كان الحزب في المعارضة وهو ما يجعل عملية المراقبة للالتزام الحزبي أقل.

في حين أن النظام السياسى الرئاسى يتواجد بها أيضا التزام حزبي يفترض أن يلتزم به العضو، إلا أن وجود فصل وتمايز أكبر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يعطى مساحة أوسع للأعضاء للاختلاف ومخالفة للالتزام الحزبي، كما أن في حالة النظام البرلماني يكون أسلوب معاقبة الأعضاء أكثر مركزية وسلطوية بمعنى أن من يتولى الإجراءات اللازمة ضد العضو المخالف هو الحزب وقياداته، في حين أن النظام الرئاسى وعلى وجه التحديد في حالة الولايات المتحدة فإن من يتولى تنفيذ هذه الإجراءات العقابية على العضو المخالف يكون تشاركى بين الحزب وجمهوره الذي يراقب أداء العضو ومدى التزامه بما تعهد به أمام الجمهور ووافق عليه الحزب.

---

[٤] Scott W.Desposato,"Parties for rent? Ambition,ideolody and party switching in brazil's chamber of deputies",American Journal of political science",Vol.50.No 1 , January 2006 ,P70.

[٥] Scott W.Desposato, previous reference ,p:71.

[٦] John M.Carey,"Competing principals,political institutions,and party unity in legislative voting","American journal of political science",Vol.51, No.1,January 2007.P:94.

2- طبيعة النظام الانتخابي في الدولة:

ونعني بذلك أن الدول التي تلجأ لنظام ينتهج الانتخابات التمهيدية قبل الانتخابات التشريعية الفعلية مما يسمح للأعضاء بإبراز أفكارهم أمام الجماهير، حيث أن الجماهير أمامها فرصة فرز واختيار المرشح الذي ترتضي أفكاره وبرنامجه.

3 . العامل الاقتصادي

رأت الدراسات أن الفروق التنموية بين الدول وكذلك المناطق تؤثر على أهمية الالتزام الحزبي من عدمه، حيث وجد أن عددا من المناطق التي تعاني من فقرها التنموي عادة ما تختار المرشح وفقا لما يطرحه من أفكار وسياسات وثيقة الصلة باحتياجاتها([٧])، حيث أنه حتى في تقييم هذه المناطق لأداء النائب عنها وتقييمه يتم على أساس ما قدمه النائب لدائرته من خدمات حتى لو خالف الخطوط العريضة لحزبه، وهو الأمر الذي يضيق ويقلل في بعض الحالات من قدرة الحزب وقياداته على معاقبة العضو المخالف للالتزام الحزبي طالما كان قادرا على ضمان شعبية له في منطقته تجعله ورقة رابحة في الانتخابات القادمة، في حين أن في المناطق الأكثر حظا تنمويا يكون تقييمها للمرشح وفقا لما طرحه المرشح من برنامج حزبه وهو ما يطلق يد الحزب وقياداته لمحاسبته في حال مخالفته وخروجه عن الالتزام الحزبي إلى جانب المعاقبة الجماهيرية له حال المخالفة.

4 . التوقيت

التوقيت عامل حاسم في تقدير أهمية الالتزام الحزبي وضمان الاصطفاف، حيث أنه مع اقتراب موعد الانتخابات فإن حالة من الاستقطاب الحزبي تتولد بين الأحزاب السياسية وهى بدورها تتطلب حالة من الاصطفاف الحزبي وبالتالي ترفع من أهمية الالتزام الحزبي في هذه اللحظة وكذلك تجعل الحزب وهيئته العليا في مسألة مراقبة التزام الأعضاء، وهو الأمر الملاحظ في السياق الأمريكي والذي ترتفع فيه حدة الاستقطاب بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، إلا أنه بانتهاء الانتخابات تهدأ حالة الاستقطاب الحزبي ومن جديد تفتح قنوات وفرص داخل الحزب الواحد لجميع التيارات لعرض رؤاها، وإثارة نقاشات وجدالات حولها.

هناك عامل آخر مرتبط بالتوقيت وله تأثير على مسألة الالتزام الحزبي وه و طبيعة المرحلة السياسية التي يمر بها النظام السياسي، حيث أن النظم السياسية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي والتي تسعى لبناء نظام سياسى جديد، وإقامة مؤسسات جديدة، فهى نظم تشهد ضعف للالتزام بقواعد الحزب إضافة إلى أن النظم السياسية التي تمر بمثل هذه المراحل تتسم بتعقد خريطتها السياسية وسيولتها، حيث أن عددا من القوى السياسية تكون في إطار التشكل وبعضها يكون بصدد مراجعة أو تعديل خطابه السياسي، وبعضها قد يختفي من الساحة السياسية إما بالاندماج في كيانات أخرى مشابهة أو ينتهي تماما.

ثالثا: تجارب الدول الديمقراطية في مسألة الالتزام الحزبي

الولايات المتحدة الأمريكية:

في ضوء المحددات السابق ذكرها يمكن قراءة التجربة الأمريكية في مسألة الالتزام الحزبي كالتالي، حيث أن هناك قدر كبير من توزيع السلطات بين جميع الأجهزة، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على الأحزاب السياسية والتي تتميز بلا مركزية عالية، حيث أن قواعد الحزب في الولايات تتشارك مع اللجان المركزية في صنع القرار داخل الحزب، إلى جانب أن جماهير الحزب أيضا تشارك في عملية صنع القرار داخل الحزب، حيث أن اختيار ممثلي الحزب وقياداته يتم من جانب المواطنين بانتخابات مباشرة في عدد من الولايات،([٨]) حيث أن المرشح يقدم نفسه لهم، ويعلن أفكاره وبرنامجه الذي يتبناه، وبالتالي يحصل وفقا لطرحه على دعم الجماهير

[٧] Scott w.Desposato,"Parties for rent?ambition,ideology and party switching in brazil's chamber of deputies",P:63.

[8] علاء بيومي، 20مارس2012، "في مفهوم الالتزام الحزبي"، موقع التغيير الإلكتروني، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

الحزبية وكذلك جماعات الضغط والمصالح التي تدفعه من أجل أن يتقدم أكثر أثناء الاستحقاقات الانتخابية لكي يتمكن من تنفيذ ما تعهد به لجماهيره "من أنصار الحزب"، وبالتالى العضو المنتخب لا يخضع لمساءلة حزبه فقط ولكن أيضا لرقابة الناخبين وجماعات المصالح والضغط التي دعمته، ونلاحظ هنا أن جزاء مخالفة الالتزام الحزبي تطبيقه لا يكون فقط من جانب الحزب ولكن أيضا من جانب جماهير الناخبين وجماعات المصالح وهو الأمر الذي يعنى أن الرقابة لا تتخذ صورة رسمية صرفة، حيث أنها متوازية مع رقابة جماهيرية وشعبية حقيقية، لأن الوضع هناك فيه تشتيت للسلطة وفيه إشراك للقواعد الاجتماعية في إدارة الحزب وسياسته لأن هذه الأحزاب لها قواعد حقيقية، كما أنه الأمر الذي يزيد من عبء الالتزام الحزبي لدي العضو المرشح، حيث أن التصويت لمرشح ما بالأساس يتم لاعتبارات فكرية متعلقة بمدي تأييد الناخب لبرنامج الحزب، وهو بالتالي الذي يتولى محاسبة المرشح او العضو على مدى الالتزام من عدمه، وليس التصويت هناك يتم لاعتبارات شخصية متعلقة بسمعة المرشح فقط أو كاريزمته.

إلا أن ذلك لا يمنع أن داخل كل حزب هناك تنويعات فكرية مختلفة، في الظروف العادية يسمح للأعضاء الممثلين لها بأن يبرزوها، وان تثار حولها نقاشات طالما كان تحت مظلة الحزب الواسعة، ولأن كل المرشحين يتم اختيارهم من جانب الحزب.

لعل المثال الأبرز على إمكانية وجود التنويع الفكرى والأيدلوجي داخل الحزب الواحد مع الحفاظ على مسألة الالتزام الحزبي هو مثال الحزب الديمقراطي الأمريكي والذي يحوي بداخله تنويعات فكرية وأيدلوجية حيث أن الحزب به توجهين أساسيين داخله أحدهما ما يوصف بأنه تيار يسارى فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، أكثر استعدادا لانتهاج السبل السلمية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، في مقابل تيار آخر يمكن تصنيفه على يمين التيار اليساري السابق ذكره، أكثر تصالحا مع فكرة السوق والمجتمع الاقتصادي المتمثل في وول ستريت،([٩]) من أمثلة الأجنحة المختلفة داخل الحزب ما يسمي بتيار الكلاب الزرقاء، ويُذكر أن الاختلاف بين الطرفين كان أبرز ما يمكن في فترة إدارة كلينتون والتي أحدثت تمايز بين الطرفين حول التوجه الواجب أن تتبناه هذه الإدارة، إلى جانب الخلاف حول قرار حرب العراق، إلا أنه أعقب ذلك فترة توحد بين الطرفين واصطفاف وتأجيل للقضايا الخلافية بشكل يمكن من الفوز بلانتخابات 2008.

ورغم كل هذه الخلافات ذات الأساس الفكرى، إلا أن الطرفين في لحظات معينة حدث بينهم توافق كبير لتدارك الأمر في ظل فوز وتقدم الحزب الجمهوري، لكن عاد وحدث انقسام حول مرشح الحزب الرئيسي للانتخابات الرئاسية في عام 2008، حين ان جناح داخل الحزب كان له مرشحه الذي يرغب في طرحه، لكن وصل الطرفين إلى حل توافقي ممثل في طرح مرشح ثالث يمكنه تحقيق توجهات كل طرف ممثل في شخص باراك أوباما، لكن مع طرح قضايا محل جدل بين الأطراف السياسية عامة في البلاد وداخل الحزب ذاته تبين أنه غير قادر على الوفاء بالوعود التي أطلقها لكسب تأييد كل من الطرفين داخل الحزب ليصبح مرشحهم الرسمي في انتخابات عام 2008، وهو الأمر الذي من المتوقع أنه يصاحبه إجراء عقابي من جانب الحزب لعدم التزامه بالوعود والتوجهات الأساسية بسحب الدعم منه في قبيل الانتخابات الرئاسية القادمة، إلى جانب ما يتردد أن الحزب سيتخلى عنه في أي أزمة مقبلة.

البرازيل:

تصنف البرازيل كإحدى الدول المتحولة حديثا نحو الديمقراطية بداية من عام 1985، وهذا العامل له تأثير كبير على استيضاح مسألة الالتزام الحزبي في البرازيل، حيث أن عدد من الدراسات تشير إلى أن ضعف البنية الداخلية للأحزاب وهشاشة ولاء الأعضاء

---

[٩] Ross douthat,"Democratic party factions frustrated by obama's leadership", The newyork times,October ,9.2010, available on the following link:
http://www.deseretnews.com/article/700072266/Democratic-Party-factions-frustrated-by-Obamas-leadership.html

للحزب المنتمين له هي ظاهرة طبيعية وشائعة في الدول المتحولة حديثا نحو الديمقراطية، والتي تكون فيها الحياة الحزبية –الحقيقية– وليدة وفي طور التجربة.([١٠])

إلا أن هناك عددا كبيرا من العوامل التي يمكن الرجوع إليها عند تحليل قضية الالتزام الحزبي في السياق البرازيلي، إحدى هذه العوامل هي العامل التنموي حيث أن البرازيل تتسم بتفاوتات تنموية كبيرة بين الولايات وبين المناطق والطبقات، حيث أن هناك ولايات في البرازيل –وخاصة في الشمال الشرقي ومناطق الأمازون التي تتسم بفقر شديد وغياب للبنية التحتية، مقارنة بالولايات الجنوبية– وبالتالي فإن مثل هذه التفاوتات تفرض معايير ومتطلبات خاصة لكل مقاطعة في اختيار نوابها حيث وُجد أن الولايات التي يغلب عليها نسب عالية من الأمية، فقر، ضعف في البنية التحتية، تكون معاييرها هي بالأساس مختصرة في تحقيق المصالح الضيقة والمباشرة لها، حيث أن هناك عددا من السياسات التي لا يمكن للعضو في مثل هذه المقاطعات والولايات أن يتخذ مجازفة التصويت ضدها أو لصالحها مهما كان موقف حزبه حيث أن النائب يكون عندها ممثل للمقاطعة وملزم بتقديم مصلحة هذه المقاطعة –عند تصويته على التشريعات وفي الدفع بمصالح مقاطعته على أجندة الحكومة والمؤسسات العامة– قبل أن يكون نائب للأمة وبالتالي لا يعني كثيرا للناخبين في المقاطعة أن كان النائب ملتزم ببرنامج حزبه من عدمه.[١١] وبالتالي العامل الجماهيري في رقابة التزام وولاء النائب من عدمه يضعف حيث تغلب الاعتبارات البرجماتية والعملية على الاعتبارات الفكرية والأيدلوجية، وتضعف معه قدرة الحزب في معاقبة النائب المخالف لأنه يصبح بمثابة حصان رابح سيضع عليه الحزب رهانه في الانتخابات القادمة. في حين أن الملاحظات أظهرت أن الوضع يختلف في الولايات والمقاطعات الغنية والتي لا تعاني من نقص الخدمات، والتي ترتفع فيها نسب التعليم والوعي حيث تكون أولوية هذه الولايات والمقاطعات للاعتبارات الأيدلوجية التي تقدم النائب وفقا لها للترشح في الانتخابات.

النقطة السابقة تنقلنا لقضية أخري وهى: ما هي المساحة المتاحة للعضو للتحرك فيها؟ حيث وُجد أنه كل ما كانت المساحة المسموح بها للعضو التحرك فيها كبيرة كلما أثر ذلك سلبا على قضية الالتزام الحزبي حيث أن عدد ا من الدراسات أبدت ملاحظاتها حول أن الأحزاب السياسية في البرازيل تعاني في غالبيتها من ضعف القيادات التي يمكن أن تلعب دورا في تحقيق الانضباط الحزبي لنائبها البرلماني، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدد من المتغيرات بعضها متعلق بالبيئة الانتخابية حيث أن النظام الانتخابي في البرازيل يأخذ بنظام القوائم المفتوحة،[١٢] كما أن المقاطعات يمثلها أكثر من نائب واحد في مجلس النواب نظرا لكبر حجم المقاطعات الانتخابية وهو وهو ما يفتح مجال التنافس داخل الحزب الواحد للانتهاء لمرشح واحد عن الحزب في الانتخابات الرسمية، وهو ما يعطي قوة لكل عضو من أجل أن يبرز أفكاره واختلافاته عن المتنافس معه من نفس الحزب للفوز بتأييد الحزب في النهاية وإبراز تميزه بما يتناسب مع متطلبات مقاطعته الانتخابية وهو ما يقلل من قدرة القيادة على الانفراد باتخاذ القرار.

في هذا الإطار يجب أن نذكر أن التيار السياسي الواحد في البرازيل له أكثر من حزب سياسي يمثل كل منها الاتجاهات المختلفة على تنوعها داخل هذا التيار **(يوجد بالبرازيل 27 حزبا)**، وهو الأمر الذي يزيد الخيارات المتاحة أمام العضو للانتقال من حزب لآخر متى رأى أنه غير قادر على الاستمرار في الحزب أو متى رأى أن هناك إمكانية أكبر لإفادة مستقبله السياسي بانضمامه في حزب آخر وهى الحالة التي أسماها البعض أن السياسيين هم من يختارون الحزب وليس الحزب هو من يخضعهم لمعاييره وشروطه ليسمح لهم بالانضمام إليه لعل المثال الأبرز على ذلك هو مثال ديلما روسيف (رئيسة البرازيل الحالية) حيث كانت تنتمي لأحد

---

[١٠] Scott W.desposato, "Parties for rent? ideology, Ambition, and party switching in brazil's chamber of deputies", American journal of political science,Vol.50,No.1,January2006,P:62.

[١١] Previous reference ,P:63.

[١٢] Mona M.Lyne,"Proffering pork:How party leaders build party reputations in brazil",American journal of political science,Vol.52,No.2,April 2008,P:292.

الأحزاب اليسارية هو الحزب الديمقراطي العمالى، إلا أنه مع حلول عام 2000 أعلنت انسحابها من الحزب على خلفية خلافات داخلية في الحزب، وانضمت لحزب العمال البرازيلي (لولا دا سيلفا) وخاضت انتخابات الرئاسة كمرشحة عن حزب العمال البرازيلي في عام 2010.[١٣]

والمثال السابق يعكس أيضا خصيصة تميز الحياة الحزبية في البرازيل حيث أن الأحزاب البرازيلية ليست بأحزاب عقائدية، بل هي أحزاب تتسم بدرجة عالية من البرجماتية، حيث يلاحظ أن كثيرا من التيارات السياسية التي كان يغلب عليها الناحية العقائدية في فترات ما مثل "اليسار" خاصة في مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي عام 1985، مع مناخ الانفتاح السياسي والاحتكاك بين مختلف التيارات أتاح فرصة لمزيد من المرونة في الأفكار، وهو ما يتجلى في أن بعض الأحزاب اليسارية مثل حزب العمال م نذ تأسيسه تعرض برنامجه لكثير من المراجعات سمحت بتصنيفه على أنه ممثل لليسار الإصلاحي[١٤]، كما أن عددا من الأحزاب البرازيلية بدأت من القواعد ولم تؤسسها النخب السياسية أو الفكرية وإنما الحركات الاجتماعية، وبعضها أعلن منذ بداية تأسيسه أنه لا يمتلك وعاءً فكريًا محددا أو أيدلوجية بعينها ولكن سيوجد له برنامج وإطار فكري استنادا لمبدأ التجربة والخطأ والاحتكاك كحزب العمال البرازيلي والذي بدأ من هذه القاعدة كما أعلن مؤسسي الحزب في مؤتمره الأول عام 1980، ويعضد هذا الرأي ما حدث في عام 2003 حيث كان هناك سعي من الرئيس لولا دا سيلفا لإدخال إصلاحات في النظام المالي مستغلا أموال المتقاعدين في إطار عملية إصلاح لنظام المعاشات التقاعدية وهي الإصلاحات المالية ذات توجهات ليبرالية جديدة في إطار محاولة لكسب ثقة المانحين الدوليين والسوق العالمية، وهي الإصلاحات التي تتعارض مع تاريخه اليساري ومع توجهات حزبه وبالتالي كانت محل رفض من داخل الحزب، وهو الأمر الذي تطلب منه في النهاية أن يبحث عن حلفاء خارج حزبه وخارج حلفائه التقليديين حتى يتمكن من تمرير هذه الإصلاحات في الكونجرس البرازيلي والتي كانت تتطلب بدورها إدخال بعض التعديلات الدستورية، وبالتالي البرجماتية غلبت كسبيل لعلاج الأزمة المالية التي واجهت البرازيل.[١٥]

ويثير هذا حالة تميز في الحياة السياسية بالبرازيل، وهي أنه حتى في ظل النظام الرئاسي الذي يحكم البرازيل فإنه حتى لو حاز حزب الرئيس علي أغلبية داخل الكونجرس وخاصة مجلس النواب فإنه الحادث على مد ى الدورات الانتخابية السابقة انه يتم بناء تحالفات بين حزب الأغلبية وبقية الأحزاب لضمان تمرير القوانين المرادة بشكل أيسر، لكن الملاحظ أيضا على هذه التحالفات أنها تحالفات هشة جدا لا تدوم لفترة طويلة بل أن التحالفات تتغير بين تشريع وآخر والمثال السابق تدليل على ذلك، وهو الأمر الذي يجعل من الاعتبارات الأيدلوجية اعتبارات ثانوية في مقابل مبدأ التشارك في المناصب وتمرير التشريعات، وبالتالي فإن إدراك النخبة لطبيعة قواعد اللعبة السياسية في البرازيل يعمق من ضعف الالتزام الحزبي.

إلا أنه مع ذلك فإن عددا من الدراسات تشير إلى أن هذه الظاهرة ستتغير مستقبلا نحو مزيد من الترسيخ لولاء الأعضاء للأحزاب المنتمين لها، وتستدل على ذلك بعدد من الإشارات حيث أصبح هناك توجه من المواطنين لا يكتفي بالسمعة الشخصية للنائب وأصبح يسعي وراء برنامج حزبي يختار على أساسه، نظرا لأنه بحاجة لقدر كبير من التمايز بين سياسات الحكومة والمعارضة.

كما أن هناك عددا من التطورات السياسية والاقتصادية التي يعوز إليها هذا الفريق نهاية الالتزام الحزبي على المدى الطويل، وهى الإصلاحات التي حدثت في عهد الرئيس كردوسو من تخصيص المؤسسات العامة المملوكة للدولة، رفع يد الدولة عن السوق، إصلاح الجهاز الإداري للدولة، وسياسات الانضباط المالي، كان لهذه السياسات انعكاساتها من حيث رفع تحكم الدولة عن السوق،

---

[١٣] Dilma rousseff, Available on the following link: http://en.wikipedia.org/wiki/Dilma_Rousseff.

[١٤] نجلاء مكاوي، "اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية بين التحالف والانقسام"، القاهرة:مصر العربية للنشر والتوزيع"،2011، ص:.100

15 Carlos Pereira,Eric D.Ralie,Timothy J.power,"The executive toolbox: Building legislative support in a multiparty presidential regime",Escola de economia de sao Paulo,textos para discussao235, October 2009.P:21-22.

فقد تقلص حجم الجهاز الإداري للدولة وللولايات وتحوله ليصبح أكثر مهنية، كذلك هيكلة الرواتب والموازنة العامة وجدولتها بحيث أصبح هناك انخفاضا في إنفاق الدولة العام وتراجع لتدخل المركز لعلاج أزمة ديون الولايات الأمر الذي قلل في النهاية من قدرة المرشح أو النائب من النفاذ لموارد الدولة للاستفادة منها في خدمة مقاطعته بشكل مباشر، وقلل من قدرة النائب على الاعتماد على ذاته فقط في تحقيق مصالح مقاطعته وبالتالي أصبح في حاجة ملحة لحزب ينضوي تحته وهو ما يستتبع بدوره إظهار ولاء أكبر من جانب النائب لحزبه، وهو ما أتى على الزبائنية السياسية نسبيا. [١٦]

الدروس المستفادة للحالة المصرية:

كما سبق الإشارة في الورقة يجب أن نكون علي وعي كامل بأن ما تشهده الحالة المصرية من ضعف للالتزام الحزبي وما فيها من ارتباك كبير هو أمر طبيعي خاصة أن الحياة الحزبية في مصر ما زالت وليدة وكذلك الثقافة المؤسسية ما زالت مستجدة على الثقافة السياسية المصرية، كما أن البيئة المصرية تعاني من ضعف وتأخر البنية التحتية وهو ما سيزيد من أهمية معايير المصالح الضيقة لكل دائرة انتخابية.

لكن لنتمكن من علاج مشكلة الالتزام الحزبي علي المدى الطويل يجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة تكشف عن مشاكل هيكلية في البيئة السياسية المصرية حيث أن الحياة السياسية المصرية تشيع فيها قيم الزبائنية حيث كانت الانتخابات تتم على اعتبارات شخصية ومصلحية ضيقة من خلال انخراط هؤلاء المرشحين الانتخابين في الحزب الحاكم بما تتوافر له من نفلذية داخل مؤسسات الدولة والتي تمكن العضو من إفادة دائرته والتحالفات التي حشدت وراءه ودعمته للنجاح في الانتخابات، وبالتالي ونحن بصدد بناء نظام سياسي جديد لابد أن تكون قضية حياد مؤسسات الدولة جزءا هاما من وعي النخبة السياسية وكذلك المواطنين بحيث أن الزبائنية السياسية تتراجع وبالتالي يدرك الناخب أن مسألة نفاذية الناخب لمؤسسات الدولة لخدمته بشكل شخصي ومباشر ليست معيارا لانتخابه وأن كفة كل مرشح انتخابي تتساوي في ظل هذا المعيار وبالتالي يتجهوا تدريجيا نحو البحث عن حزب وبرنامج ينضووا تحته في سبيل تحقيق مطالبهم واحتياجاتهم.

وربما يكون الاعتماد على نظام القوائم الحزبية النسبية في الانتخابات التشريعية السابقة عام 2011 مفيدا في هذه المسألة لكسر مسألة الارتباط المباشر بين المرشحين كأفراد وبين المواطنين المقدمين على انتخابهم.

ولكي تتعمق مسألة الالتزام الحزبي لابد من أن تشعر الأحزاب في مصر بمسئوليتها أمام الجماهير التي تقطع لها وعودا بالتغيير، وهو ما يثير مسألة العلاقة بين الأحزاب المصرية والجماهير، حيث أن الأحزاب في مصر لا تستند لبناء قاعدي قوي ولا يوجد بين الأحزاب المصرية ما يرتكز علي حركات اجتماعية، تلزمه ببرنامجه باستثناء واحد أو اثنين على الأكثر وهي لا تستند فقط لقواعد اجتماعية ولكن تتسم أيضا بكونها أحزاب عقائدية، وبالتالي الحالة المصرية تتسم بشيوع الأحزاب النخبوية والتي تتسم بأنها ظواهر حضرية وربما على الأدق قاهرية أو سكندرية، تضم بين صفوفها أي أعضاء لبناء الحزب بدون إخضاعهم للمعايير اللازمة لقبولهم، وبالتالي علاج ضعف البناء الحزبي في الحالة المصرية يتطلب بناء الأحزاب من أسفل لأعلى بحيث أن تستند على قواعد اجتماعية وليس العكس وهو ما يمكن ان نجد له مثيلا في الحالة البرازيلية حيث أن حزب العمال البرازيلي استند إلى حركات اجتماعية ساهمت في تأسيسه أو حركات اجتماعية تحالفت معه في لحظات لاحقة[١٧].

---

[١٦] Frances hagopian,Carlos gervasoni,Juan anders moraes,"From patronage tp program: The emergence of party-oriented legislators in brazil",Previous reference ,PP:369-370.

[١٧] Workers' party(Brazil), available on the following link: http://en.wikipedia.org/wiki/Workers'_Party_(Brazil).

إلا أنه يمكن تقديم بعض النصائح ذات الطبيعة الإجرائية التي يمكن أن تستعين بها الأحزاب في بداية علاجها لأزمة ضعف الولاء الحزبي كالتالي:

إذا كانت القيادات الحزبية بصدد أن تتشدد في تطبيق عقوبات ومخالفات علي الشخص المخالف، يجب أن تراعي عدد من العوامل عند تطبيق هذه المخالفة والتشدد فيها وفي درجة تطبيقها:

1 -نوع العضوية:

كلما ارتقى العضو في السلم الحزبي كلما زادت مسئولياته وزادت الرقابة عليه بمعنى إذا كان هناك قرارا متخذا من جانب الأمانة العامة للحزب أو الجمعية العمومية فإن العضو القيادي بالحزب عليه مسئولية الالتزام الكامل بهذه القرارات، في حين أن عضو في هيئة من هيئات الحزب فإن التزامه يكون فقط في حدود القرارات التنظيمية والاستراتيجية والصادرة عن أمانة عامة أو جمعية عمومية، أم إن كان ذلك العضو قاعدي فإن التزامه بالقرارات التنظيمية من جانب الجمعية العمومية يكون كافي.

2 -طبيعة القرار:

إذا كان القرار تكتيكي فإن الأعضاء القيادين فقط هم الملزمين بما يصدر عن الأمانة العامة أو الجمعية العامة، أما إذا كان القرار تنظيمي فإن كل أعضاء الحزب ملزمين به متي كان قرار الجمعية العمومية، اما القرار الاستراتيجي فإنه ملزم بشكل أساسي للقيادي واعضاء الهيئات على أن يكون مصدره الأمانة العامة أو الجمعية العمومية.

3 -الجهة المتخذة للقرار:

متي قامت هيئات الحزب (محافظات، لجان،.. الخ) بإصدار قرار ما فإنه يعني الأعضاء في هذه الهيئات فقط ومخالفتها لا تتطلب عقوبة أكثر من توجيه لوم للمخالف، أما القرارات الصادرة عن الأمانة العامة أو أي جهة مفوضة منها فإنها ملزمة للأعضاء ومخالفتها تستوجب إقامة تحقيق مع العضو، دون فصله.

أما الجمعية العمومية فإن قراراتها ملزمة بالكيفية السابقة وتستوجب مخالفتها التحقيق مع العضو ويمكن ان تصل العقوبات الصادرة عنها إلى فصل العضو.

4- طبيعة التعبير:

للعضو حرية التعبير سواء كان هذا التعبير في صورة رأي (مقال، برنامج تلفيزيوني، موقع، ندوة،.. الخ) طالما لكان بشكل عام ولا يشمل انتقاد للحزب وأسلوب عمله، او دون الإشارة إلي العضوية في الحزب عدا الحالات التي سبق النص علي عدم جوازها، أما فيما يتعلق بالممارسة الفردية فإنه مسموح في غير القرارات التنظيمية والإستراتيجية وغير مسموح بها للأعضاء القياديين، كما ان هناك ممارسة في إطار تنظيمات أخرى فإنه يكون ممسوح بها عدا ما يصدر قرار صريح بمنعه لمخالفته قرارات تنظيمية أو استراتيجية.

وبالتالي فإن التعامل مع هذه المشكلة في السياق المصري يتطلب من الأحزاب أن تقوم بإعادة هيكلة ذاتها من الداخل نحو مزيد من التشاركية والديمقراطية في عملية صنع القرار داخلها بين المكتب السياسي للحزب من جهة وبقية الوحدات التنظيمية التابعة له لإدارة التنوع داخل الحزب تجنبا لمشكلة ضعف الولاء الحزبي أو مشكلة الانشقاقات الحزبية.

رقم الإيداع: 18618 / 2012